



## مجلس حقوق الإنسان

## الدورة السابعة والثلاثون

٢٦ شباط/فبراير - ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

أذربيجان\*، أنغولا، باكستان، الجزائر\*، جنوب أفريقيا، كوبا، ملديف\*: مشروع قرار

٣٧/... الحاجة إلى اتباع نهج متكامل إزاء تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بغية إعمال حقوق الإنسان بالكامل، مع التركيز على جميع وسائل التنفيذ

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يسترشد أيضاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوصفه المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تبلغه الشعوب والأمم كافة،

وإذ يشير إلى جميع معاهدات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإذ يشير أيضاً إلى إعلان الحق في التنمية، الذي ينص على أن من حق الدول ومن واجبها وضع سياسات إنمائية وطنية مناسبة تهدف إلى الارتقاء باستمرار برفاهية جميع السكان وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم النشطة والحرّة والمهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها،

وإذ يشير كذلك إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما فيها الاحترام التام للقانون الدولي، وتقوم على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية وإعلان الأمم المتحدة للألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وأنها تستنير بصكوكٍ أخرى مثل إعلان الحق في التنمية،

\* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.



وإذ يذكّر بأن المنشود من أهداف التنمية المستدامة هو مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها، وإعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة، وبأنها متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي،

وإذ يذكر أيضاً بأن خطة عام ٢٠٣٠ حظيت بقبول الدول كافةً وتنطبق على الجميع، وهي تراعي واقع مختلف البلدان وقدراتها ومستويات تنميتها، وتحترم حيّز السياسات العامة الوطنية وأولوياتها، وأن الأهداف والغايات الواردة فيها تمم العالم بأسره، بما يشمل البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء،

وإذ يذكر كذلك بأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأهدافها وغاياتها، بما في ذلك وسائل تنفيذها، عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة،

وإذ يشير إلى أن وسائل تنفيذ الغايات الواردة ضمن الهدف ١٧ وفي إطار كل هدف من أهداف التنمية المستدامة أساسية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وتكتسي نفس أهمية الأهداف والغايات الأخرى،

١- يؤكد من جديد أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تسترشد بحقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة للجميع وترمي إلى إعمالها، ويطلب إلى الدول أن تركز على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ باتباع نهج متكامل وشمولي؛

٢- يؤكد من جديد أيضاً الدور المركزي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي ينعقد تحت رعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي أُسندت إليه مهمة رصد شبكة من العمليات الخاصة بمتابعة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي؛

٣- يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن المعالم الرئيسية لعملية متابعة خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي بشكل متنسق وناجع وشامل<sup>(١)</sup>، وعن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة<sup>(٢)</sup>؛

٤- يقرر أن يدعو رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اعتباراً من عام ٢٠١٨، لكي يحيط مجلس حقوق الإنسان علماً، على أساس سنوي، خلال إحدى دوراته العادية، بمناقشات المنتدى السياسي الرفيع المستوى، بما في ذلك ما يتعلق بالثغرات في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والتحديات المعترضة والتقدم المحرز في هذا الصدد، مع التركيز على وسائل التنفيذ مجتمعةً باعتبارها مجموعة متكاملة؛

٥- يقرر أيضاً إبقاء هذه المسألة قيد نظره.

(١) A/70/684.

(٢) E/2017/66.